الباب الرابع

الإيرادات غير العادية

كانت النظرية التقليدية ترى وجوب تحقيق التوازن بين الإيرادات والمصروفات، ولما تغيرت الظروف فى الثلاثينات ظهرت النظرية الكينزية لتغير الإنفاق بالعجز أسلوباً لحفز التنمية. ونستطيع القول إن ذلك المناخ كان سبباً فى تفشى الملاعين الثلاثة فى إيرادات الدولة العصرية وهى:

١ – الإصدار النقدى.

٢ – الاقتراض المصرفى.

٣ – الاقتراض الخارجى.

ذلك أنه عند العجز لا يحاسب مسؤول عن التقصير، فالتسوية تتم بقرار الحاكم للبنك المركزى، ولا مراجعة جدية من السلطة التشريعية، ويقع العبء بطريق غير مباشر على محدودى الدخل. أما لو كان العبء يقع مباشرة على الشعب لكان السؤال وكان الحساب وكان الحذر.

ويلجأ عادة إلى الموارد غير العادية حين تتجاوز النفقات العادية الإيرادات العادية. والعادة أن تزيد النفقات بمرونة لا تستطيع أن تجاريها فيها الضرائب، بل يغلب عليها عدم المرونة، خصوصاً فى حالة قصور الإنتاج. وهنا يحدث التمويل عن طريق عجز الموازنة، ويترتب على ذلك التضخم. ثم يغذى هذا التضخم عجزاً جديداً أكبر وهكذا(١١٢)

وتمتد اليد بالاستدانة من الداخل والخارج، ويصير الأمر سهلاً مادام هناك فترة سماح، ثم يغذى خدمة الدين – أقساط وفوائد – عجزاً جديداً أكبر.

وهكذا تعجز الموارد العادية وغير العادية فى الدولة الوضعية عن كسر هذه الحلقة المميتة.

ولا سبيل إلى حل إلا بتغيير جذرى فى أدوات المالية العامة، لتحل الزكاة محل الضرائب، والرسوم والتوظيف محل الإنفاق بالعجز.

وبدراسة الحساب الختامى لمصر نجد أن نسبة تغطية الإيرادات العامة للإنفاق العام تراوحت بين ٧٣٪ عام ١٩٧٤ ثم ٧٨٪ عام ١٩٧٦ ثم انخفضت ٦٨٪ عام ٨٢/٨١ وأخيراً ٥٧٪ فى ختامى ١٩٨٨/٨٧.

(١١٢) عجز الموازنة العلمية والعملية التضخمية فى مصر – د/ عبدالمطلب عبدالحميد – د/ محمد رضا العدل – ندوة آليات التضخم فى مصر – جامعة القاهرة من ٣ إلى ٥ مارس ١٩٩٠ م.

بينما كان العجز الصافى الممول من الجهاز المصرفى ١٢٠٠ مليون فى ختامى ١٩٨٥/٨٤ تصاعد إلى ٥٠٦١ مليون فى ختامى سنة ١٩٨٨/٨٧. وتزايد الدين الخارجى كما سنرى وتزايدت أعباء خدمته.

يقول تقرير البنك الدولى:

(إن مدى قدرة عجز فى أى قطاع عام معين على التوافق مع الأهداف الاقتصادية الكلية الأوسع يتوقف إلى حد كثير على الكيفية التى يتم بها تمويله، فلابد للعجز من أن يمول من قروض يقدمها القطاع الخاص إلى الحكومة من فائض مدخراته من استثماراته الخاصة، أو من قروض يقدمها أجانب من بعض مدخراتهم، أو من طبع ورق البنكنوت، أو من مزيج من هذه الثلاث. وأى ضغط مبهظ على أى من مصادر التمويل المذكورة قد يتسبب فى خلل فى الموازين على نطاق الاقتصاد كله. فالاعتماد اعتماداً مسرفاً على الاقتراض المحلى قد يعنى أسعار فائدة حقيقية مرتفعة، واستثماراً خاصاً منخفضاً. والاعتماد اعتماداً مرناً على الاقتراض الأجنبى قد يرفع من أسعار الصرف الحقيقية ويزيد من أوجه عجز الحساب الجارى، ويرفع المديونية الخارجية لمستوى غير محتمل، ويقلل من احتياطيات النقد الأجنبى. والاعتماد اعتماداً مسرفاً على خلق النقود قد يؤدى إلى تضخم مرتفع. ولو نظر إلى الأمر من المنظور البديل وهو الإنتاج والمصروفات لكان أى عجز مالى زائد يمثل طلباً إضافياً على المعروض من السلع. وتتمثل الوسائل الوحيدة لمواجهة هذا الطلب الزائد فى استيراد سلع إضافية من سائر أنحاء العالم (أى زيادة عجز الحساب الجارى) بتصعيد التضخم المحلى وأسعار الفائدة لكى يشترى القطاع الخاص سلعاً أقل، أو بزيادة الإنتاج المحلى)[١١٣].

وعلينا أن ندرس بشيء من التفصيل هذين المصدرين من مصادر الإيراد وهما:

١ – الإنفاق بالعجز.

٢ – الاقتراض الداخلى والخارجى.

مع توضيح حكم الإسلام عليهما.

---

(١١٣) تقرير (البنك الدولى) ص ٧٢، ٧٣ مؤسسة الأهرام سنة ١٩٨٨ م عن التنمية والعالم سنة ١٩٨٨م.

الفصـــل الأول
الإنفـــاق بالعجـــز

عندما تعجز وسائل الإيرادات العادية عن كفاية حاجة الدولة وسد العجز فإن أسهل طريق وأقربه للمرور من الأزمة أن تقوم الدولة بطبع نقود جديدة وتفرض قبولها.

فخلال الحرب العالمية زادت حاجة الدول إلى الإنفاق ووجدت فى لعبة الصائغ القديمة إيراداً ضخماً يؤخذ بطريق خفى، ولا يتعرض لصعوبات الضرائب المباشرة، فلجأت إليه وخرجت على النظام الذهبى. وظهرت النقود الورقية التى تستمد قوتها فقط من إلزام الدولة بها، وليس لها أى استعمال بديل.

وبالتالى اصبحت النقود الورقية الإلزامية ملزمة قانونا ونقودا نهائية. وسميت بالنقود المدارة لأن الدولة تديرها عن طريق البنك المركزى. وقد يشترط لها غطاء وقد لا يشترط، فهى لعبة الحاكم وليس هناك من يخالف له أمراً، وهى بالتالى نقود رئيسية تساعدها عملة مساعدة كنسبة ضئيلة منها (من ١:٣٪). وقيمتها كنقود أعى من صفتها السلعية. وقد تكون ورقية كفئة خمسة قروش وعشرة وخمسة وعشرين فى مصر.

واهم ما يدفع الحكومات اللجوء إلى هذا السبيل هو سهولته من الناحية السياسية، إذا ما قورن بتمويل الإنفاق الحكومى عن طريق فرض ضرائب جديدة على الجمهور. فالممثلون النيابيون عادة يترددون فى الموافقة على زيادة الضرائب حرصاً على شعبيتهم، كما أن تمويل العجز عن طريق إصدار النقد ما هو إلا ضريبة لا يشعر بها العامة إلا بعد فوات الأوان عند ارتفاع الأسعار فيما بعد. لهذا فإننا نجد كثيراً ما تفضل الحكومات اللجوء إلى تمويل جزء من إنفاقها عن طريق مد اليد للمصرف المركزى الذى لا خيار له إلا أن يعطى(١).

وكان ذلك معناه زيادة النقود دون مقابلها من زيادة إنتاج، مما بدأ معه عصر التضخم الجامح الذى ليس لارتفاع الأسعار فيه نهاية، ولا يقتصر على قطاع وإنما

(١) نحو نظام نقدى ومالى إسلامى – الهيكل والتطبيق د / معبد على الخارجى ص ١٢ – مطبوعات المركز العالمى لأبحاث الاقتصاد الإسلامى – سنة ١٤٠١ هـ.

ارتفاع يعصف بالسلع عامة وباستمرار . وإصدار النقود الورقية يشبه فى أثره الضرائب فى النهاية، لأن الدولة لا تحصل على قوة شرائية من فراغ، لكن يدفع الناس هذه القوة الشرائية التى انتقلت ليد الدولة ، حيث زيادة الإصدار النقدى تجعل عرض النقود بعد الإصدار أكثر من قبل، فترتفع أسعار السلع، وذلك معناه انخفاض قيمة النقود.

ومن البديهيات الاقتصادية أن التنمية لا تتحقق إلا بزيادة الإنتاج كماً وتحسينه نوعاً وتخفيضه تكلفة. وهذا فى الحقيقة لا يتم إلا فى ظل أوضاع حقيقية للأسعار والتكلفة تولد الاستقرار، وتجعل المنتجين يوازنون عناصر الإنتاج عند أقل تكلفة لمصلحتهم فى الربح، ولمصلحة المجتمع فى حسن استخدام موارده. وهنا ستكون الرغبات الحقيقية للناس هى الملهم لاتجاه الإنتاج. ولكن فى ظل العلاج بالتضخم عن طريق الإنفاق بالعجز تفسد كل هذه العلاقات، ففى سبيل صحوة قصيرة تتراكم نكسات ونكسات مهما طال الأجل.

وكان كينز وراء تنظير كل ما نراه اليوم من سياسات اقتصادية، من إنفاق بالعجز إلى تخفيض سعر العملة إلى تعقيد الضرائب وزيادتها، إلى الاحتكارات حتى... تأميم الاستثمار!! حتى لم يعد بينه وبين الاشتراكية حدوداً واقعية، والنتيجة... تضخم ركودى يجثم على صدر العالم الرأسمالى وصدر العالم النامى.

وللأسف كان يرى بعض الاقتصاديون ككينز أن التضخم ظاهرة توظف كامل نتيجة عدم مرونة عوامل الإنتاج، أما قبل التوظف الكامل فليس تضخماً مادام العرض يستطيع أن يتجاوب مع الطلب ويزيد الإنتاج مع ارتفاع الأسعار. لهذا حبذوا الإصدار النقدى والإنفاق بالعجز لتنشيط الطلب والاستثمار، وذلك إما بتنشيط وظيفة الدولة أو بزيادة مدخرات المنتجين التى حولوها من أصحاب الأجور.

وهذه النصيحة أصابت الاقتصاد الرأسمالى فى مقتل وتحول التضخم البسيط الزاحف إلى تضخم جامح أورث ركوداً مزمناً. وظهر قناع نقدى أفسد العلاقات الحقيقية للأسعار والإنتاج.

والبعض يتصور أن مقالات كينز هى التى ألهمت الحكومات فكرة الإنفاق بالعجز ، ولكن ذلك سبق كينز ولم ينتظروا خروج النظرية العامة وما كينز إلا التعبير الفكرى لتبرير هذا التطبيق[٢].

ولقد اهتم الفكر الاقتصادى فى الخمسينات والستينات من هذا القرن بفكرة التمويل التضخمى كأساس لعملية التنمية الاقتصادية فى الدول الساعية إلى التقدم، نظراً لقصور فائضها الاقتصادى، وما ترتب عليه من انخفاض فى معدل الاستثمار القومى، والاستعانة بالقروض الأجنبية لتغطية الفجوة بين الادخار والاستثمار (التكوين الرأسمالى).

واعتبرت زيادة الائتمان المصرفى وأوراق البنكنوت هى وسائل الدولة الساعية إلى التقدم بتنشيط التنمية الاقتصادية لما ينطوى على هذه السياسة من ادخار إجبارى.

ويرى بعض الاقتصاديين أن هذه السياسة يمكن أن تحرز نجاحاً فى مجال التنمية الاقتصادية، طالما أنها تؤدى إلى إعادة توزيع الدخل القومى لصالح الفئات الاجتماعية ذات الميول المتوسطة والحدية المرتفعة للادخار. فإذا أعادت هذه الفئات استثمار هذه الزيادة التى تحدث فى فوائضهم الاقتصادية، فإن التضخم على هذا النحو يكون قد أسهم فى زيادة معدل الادخار القومى، وبالتالى زيادة معدل الاستثمار[٣]. كما أن هؤلاء الاقتصاديين يرون أن مخاطر هذا التضخم هو ثمن الحصول على مشروعات التنمية والبنية الأساسية اللازمة لها. ويحتجون فى ذلك بأن التضخم قد صاحب النمو الاقتصادى فى روسيا واليابان وتركيا والبرازيل والأرجنتين والمكسيك[٤]، وأنه يساعد على دعم التنمية إذا استطاعت الحكومة أن توقفه عند الحد الذى تراه مناسباً.

كما استند أنصار التمويل التضخمى على تجربة الخطة الخمسية الأولى للتنمية ١٩٥١/٥٠، ١٩٥٦/٥٥ فى الهند، حيث قررت الحكومة الهندية أن يمول ١٤٪ من استثمارات القطاع العام عن طريق عجز للموازنة العامة للدولة. وقد ارتفعت هذه النسبة إلى ٢٦٪ فى نهاية الخطة بعد أن أخفقت الحكومة الهندية فى الحصول على

---

(2) The critics of Keynezian Economics-Hazlitt pp. 313-416-409 - Van Norstad Company Inc. 1960.

(٣) د / رمزى زكى (مشكلة التضخم فى مصر) الهيئة المصرية العامة للكتاب سنة ١٩٨٠ م ص ٥٢٥.

(٤) عبدالفتاح عبدالرحمن عبدالمجيد (استراتيجية التنمية فى الدول الساعية للتقدم) مكتبة الأنجلو القاهرة ص ٤٥٤ سنة ١٩٨٧ م.

المعونات الأجنبية التى كان مقرراً لها أن تمول ٢٥٪ من استثمارات القطاع العام. وبالرغم من ضخامة نسبة ما مول فعلاً عن طريق عجز الموازنة، إلا أن الأسعار لم ترتفع خلال هذه الخطة، بل اتجه الرقم القياسى لأسعار الجملة لمختلف المجموعات السلعية نحو الانخفاض.

وخلاصة القول، هى أن من بين الاقتصاديين من يرى أن التضخم المتعمد يدعم النمو، كما أن خبرة بعض الدول التى استخدمت التضخم لتمويل التنمية دفعت بعضاً آخر لتأييد هذا الاتجاه.

أما معارضوا التمويل التضخمى فيرون أن الاستقرار النقدى هو من ألزم الأمور للتنمية الاقتصادية المتوازنة(٥) والجدير بالذكر، أن الاستقرار النقدى لا يعنى بقاء كمية النقود ثابتة دون تغير، فلا بأس بزيادة مناسبة فى كمية وسائل الدفع المتداولة، ومعنى ذلك أن كمية النقود لابد وأن تزيد كنتيجة لعمليات التنمية، ولكن هذه الزيادة لا يجب أن تتعدى الحد المناسب للزيادة التى تحدث فى حجم الانتاج.

كما أن معارضو التمويل التضخمى يرون أن الحجة الأساسية التى يستند إليها أنصار التمويل التضخمى هى زيادة الفائض الاقتصادى (معدل الادخار القومى) من خلال ما يحدثه التضخم من إعادة توزيع للدخل فى صالح أصحاب الدخول المرتفعة، إنما هى حجة مشكوك فيها إلى حد كبير، والسبب فى ذلك هو أن الطبقات والفئات الغنية فى الدول المتخلفة تتسم بارتفاع واضح فى ميولها المتوسطة والحدية للاستهلاك. فهم ينفقون معظم أو كل الزيادة التى تحدث فى دخولهم فى غمار التضخم فى الاستهلاك غير الرشيد والترفى. ويشيرون إلى أن التجارب التاريخية للتضخم قد أثبتت أنه بالرغم من أن ارتفاع الأسعار قد أدى إلى زيادة أرباح المنتجين والتجار والمزارعين فى البلاد الساعية إلى التقدم، خاصة خلال الحرب العالمية الثانية والحروب الكورية، إلا أن هذه الزيادة التى طرأت على دخولهم لم توجه نحو الادخار ولا فى تمويل مشروعات إنتاجية جديدة، بل اتجهت هذه الزيادة فى الدخل إلى الاستهلاك الترفى واستيراد السلع الكمالية.

كما يعتقد معارضوا التمويل التضخمى أن التضخم حينما يجنح ويستمر أمداً طويلاً فإنه يباشر تأثيراً سلبياً على المدخرات الاختيارية، لأنه يقلل من حجم الفائض

---

(٥) د / فؤاد هاشم عوض (الاستقرار والتنمية الاقتصادية) مطبوعات معهد الدراسات المصرفية – البنك المركزى المصرى – القاهرة سنة ١٩٦٢م.

الاقتصادى للقطاع العائلى وربما تضطرهم موجة الغلاء وارتفاع الأسعار المتواصل إلى استخدام فوائضهم السابقة فى الاستهلاك ليواجهوا بها أعباء المعيشة المتزايدة.

كما أن التمويل التضخمى يؤثر تأثيراً سلبياً على الموازنة العامة للدولة، حيث ترتفع تكلفة السلع والخدمات العامة التى تؤدى للحكومة، ويتزايد من ثم إنفاقها العام بمعدلات أكبر من معدلات زيادة موادها السيادية. وهو الأمر الذى يؤدى إلى ظهور العجز فى الموازنة العامة.

كما أن معارضو التمويل التضخمى[٦] يؤكدون أن نجاح تجربة التمويل التضخمى بالهند خلال الخطة الخمسية الأولى فى زيدة معدلات الادخار والاستثمار، مع عدم ارتفاع المستوى العام للأسعار، كان فى الواقع وليد ظروف عشوائية خاصة، قلما تتوفر مرة أخرى، كما أنهم يدعمون آراءهم بالإشارة إلى نتائج التضخم فى دول أمريكا اللاتينية، حيث لم يؤد التضخم إلى زيادة معدلات الادخار فى هذه الدول بل أحدث فيها تشويهاً واضحاً فى أنماط الاستهلاك واتجاهات الاستثمار.

وجملة القول هى أن تمويل التنمية باستخدام التضخم قد يحظى بجاذبية سياسية كوسيلة لتعبئة أكثر كفاءة للموارد بحجة أنه ثمن لابد أن يدفعه المجتمع فى سبيل تنمية أسرع. ومع ذلك فإن التضخم قد يعوق التنمية من خلال تشويه توزيع الموارد، وضياع جزء منها على دعم أسعار السلع والخدمات الأساسية، وتزايد مشاكل ميزان المدفوعات من خلال إضعاف القدرة على التصدير، ومن ثم تخفيض حصيلة الدولة من النقد الأجنبى اللازم لدفع قيمة وارداتها من السلع والخدمات، وارتفاع أسوار الحماية والرقابة على الصرف. ولكن إذا لم تتخذ الدولة من التضخم وسيلة لتمويل عملية التنمية فهل هذا يعنى إحجامها عن خلق الائتمان لتمويل هذه العملية؟ والإجابة أنه يمكن للحكومة أن تخلق الائتمان إلى الحد الذى يتساوى عنده معدل الزيادة فى عرض النقود مع معدل نمو الناتج القومى، على أن يتم خلق هذا الائتمان فى إطار تخطيط مالى ونقدى دقيق، وعلى أن توفر الحكومة المرونة الكافية لدى أجهزتها المالية لتكون لديها كفاءة عالية فى امتصاص ما تراه مناسباً من النقد المتداول عند الضرورة للمحافظة على معدل تضخم معتدل.

---

(6) United Nations: Economic Bulletin for latin America. Vol. VII No. 1 Santiago. Chile Feb. 1962.

المؤتمر العلمى السنوى السادس – جامعة المنصورة كلية التجارة – (التضخم وأثره على الفائض الاقتصادى فى مصر) د / سعد الشريف ص ٥٠–٥٣ سنة ١٩٨٤م.

الإنفاق بالعجز فى مصر :

يلاحظ أن البنك المركزى فى تمويله لعجز الموازنة قد لا يلجأ إلى إصدار نقدى بقيمته ، فالبنك المركزى لا يلجأ إلى الإصدار الجديد إلا فى حالة عدم كفاية النقدية لديه لمواجهة طلبات انصرف : مع وجود حد أدنى كاف بالخزينة . ويمكن أن يكون من أهم مصادر النقدية هنا ورود احتياطيات من البنوك التجارية للاحتفاظ بها لدى البنك المركزى ، أو اقتراض البنك المركزى فائض السيولة لدى البنوك التجارية بسعر فائدة يقل عن سعر الفائدة المستحق للبنك من السندات الحكومية . وفى حالة عدم كفاية النقدية لدى البنك المركزى يلجأ إلى إصدار نقد جديد من خلال تحويل جانب من السندات الحكومية من جانب الأصول (عمليات مصرفية) إلى جانب الأصول (غطاء إصدار) . ويصدر مقابلها نقد جديد ، يترتب عليه زيادة خصوم البنك المركزى (نقد مصدر) وزيادة فى الأصول (نقدية بالخزينة) . وبالتالى ففى حالة زيادة الاحتياطيات الواردة من البنوك التجارية أو وجود فائض سيولة كبير بها قد لا يضطر البنك المركزى إلى إجراء إصدار نقدى جديد لتمويل اقتراض الحكومة من البنك[٧] .

ويمكن إيضاح فكرة اختلاف الزيادة فى صافى مديونية الحكومة للبنك المركزى عن الزيادة فى النقد لمصدر فيما يلى :

(بالمليون جنيه)

	١٩٨٧/٨٦	١٩٨٨/٨٧
التغير فى صافى المطالبات على الحكومة قبل البنك المركزى	٢٤٣٤	٢٥٦٠
التغير فى النقد المصدر (بما فيه العملة المعاونة)	٥٢٧	٧٢٠

(والقرض العام الداخلى الحقيقى هو ذلك القرض الذى ينتج عنه تنازل اختيارى من بعض الوحدات الاقتصادية فى المجتمع عن جزء من دخولهم الحالية أو جزء من

(٧) آليات التضخم من خلال التوسع النقدى – أحمد محمود نصحى ص ٢، ٣ ندوة آليات التضخم فى مصر ، جامعة القاهرة من ٢–٥ مارس سنة ١٩٩٠ م.

القوة الشرائية التى يمتلكونها حالياً إلى القطاع العام نظير التزام الحكومة بدفع تيار من الدخل فى صورة فوائد فى السنوات القادمة ورد أصل القرض عندما يحين أجل السداد.. فينطبق ذلك بوضوح على حالات الاقتراض من الأفراد والشركات والمؤسسات المالية غير المصرفية مثل شركات التأمين.

أما إذا قامت الدولة بالاقتراض من البنك المركزى أو البنوك التجارية، فإن النظام المصرفى يقوم بخلق قوة شرائية جديدة لم تكن موجودة من قبل، وتحويلها للدولة بدون أن يترتب عليها أى استقطاع من الدخول والثروات الحالية لوحدات المجتمع. ومن الطبيعى أن يترتب على خلق هذه القوة الشرائية زيادة كمية النقود، ليس فقط بقيمة أصل القرض، بل بمضاعفات تتوقف على قواعد النظام المصرفى للدولة المقترضة.

ولذلك فإنه يطلق على القرض الذى تحصل عليه الدولة من البنك المركزى أو البنوك التجارية لفظ القرض لأن البنك يقوم بشراء السندات الحكومية نظير إيداع قيمتها فى حساب الحكومة بالبنك المركزى، وتتعهد الدولة برد القرض ودفع فوائده، أى أن كافة الجوانب الصورية أو المظهرية لعقد القرض متوافرة، ولكنه قرض زائف لأنه لا يعدو فى جوهره عن عملية مقنعة لزيادة كمية النقود.

وتتضح أهمية التفرقة بين هذين النوعين من القروض إذا ما أخذنا فى الاعتبار أن الحكومة الحديثة فى جميع الدول عادة ما تحاول إخفاء التجائها إلى طبع أوراق نقدية لتمويل النفقات العامة، خوفاً من ردود الفعل النفسية – على الأقل – لمثل هذه السياسات على النشاط الاقتصادى، فيصرح وزير المالية فى مثل هذه الدول بأن عجز الموازنة لن يمول عن طريق الإصدار النقدى بل عن طريق القروض العامة – بما فيها الاقتراض من النظام المصرفى – ولما كانت الآثار الاقتصادية للقرض العام الحقيقى تختلف اختلافاً جوهرياً عن تلك الآثار المترتبة على القرض العام الزائف، فإن إدماج هذين النوعين من القرض تحت اسم واحد يصبح بلا جدال خطأ علمياً صارخاً لا يستساغ ارتكابه)[٨].

وتشكل مطالبات الجهاز المصرفى من الحكومة النسبة الغالبة من جملة الائتمان المحلى، كذلك النسبة الغالبة من الزيادة السنوية فى هذا الائتمان.

---

(٨) مبادىء الاقتصاد العام – د / حامد دراز ص ٢٦٢، ٢٦٣.

وتوضح الجداول التالية أنه فى الفترة من عام ١٩٨٦ إلى عام ١٩٨٨ بلغت هذه النسبة ٥٠٪.

وقد قفزت قيمة رصيد مديونية الحكومة من الجهاز المصرفى من ١٧,٣٨٠ بليون جنيه سنة ١٩٨٤ إلى ٢٦,٣٢١ بليون جنيه فى يونيو سنة ١٩٨٨ أى بنسبة ١٤٩٪. فى أربع سنوات و ٣١ بليون سنة ١٩٨٩ أى بنسبة زيادة ٢١٪ لسنة واحدة.

وقد أخذت نسبة ما يمول العجز من إصدار نقدى فى التناقص منذ بداية عام ١٩٨٣ كما هو واضح فى جدول الإصدار النقدى التالى. واستبدل ذلك عن طريق النسبة الغالبة من الزيادة السنوية فى رصيد الجهاز المصرفى من الأوراق المالية والتسهيلات الائتمانية.

ونشاهد فى الجدول التالى أيضاً أن النسبة الغالبة من هذه الأوراق المالية لا تتداول فى بورصة الأوراق المالية. فبينما نجد الصكوك المقيدة بالبورصة ٤٥٥,٣ مليون جنيه فإن الصكوك غير المقيدة بالبورصة وصلت ٣١٩٧ مليون جنيه سنة ١٩٨٩.

وكما نرى فى الجدول المرفق زاد معدل نمو السيولة المحلية بنسبة ٣٠٪ فى العام المالى ١٩٨٨/٨٧ بينما كان معدل النمو ١٣٪ فى عام ١٩٨٧/٨٦، هذا فى الوقت الذى لم يتعد فيه معدل نمو الناتج المحلى الاجمالى الحقيقى ٥٪ سنوياً فى العامين.

وإذا حسبنا الزيادة فى صافى المطلوبات من احكومة ونسبناها إلى الزيادة السنوية فى وسائل الدفع (السيولة المحلية)، لوجدناها السبب الرئيسى فى زيادة نسبة السيولة المحلية.

وقد أشار الجهاز المركزى للمحاسبات بتقريره عن ختامى السنة المالية ١٩٨٧/٨٦ إلى تنوع وتعدد السندات التى صدرت على الخزانة العامة لمقابلة العجز النقدى وعجوزات الموازنة على مدار السنوات المختلفة، وعدم فتح حسابات خاصة لإثبات قيمة هذه العجوزات المغطاة بسندات.

وقد تبين للجهاز أنه تم إصدار سند إذنى بمبلغ ٦٨٠ مليون جنيه بفائدة ٦٪ لمواجهة العجز المقدر فى موازنة ١٩٨٧/٨٦، كما تم إصدار سندات أخرى جملتها

١٥٣٥,٧ مليون جنيه بفائدة ١٠٪ لتمويل العجز النقدى فى سنة ١٩٨٤/٨٣، ١٩٨٥/٨٤، ومن السندات ما يصدر لتمويل العجز النقدى فى حساب الحكومة.

ولما كان العجز الصافى ٥٠٦١,٤ مليون جنيه فلازال جزء غير ممول من العجز الكلى قدره ٢٨٤٥,٧ مليون جنيه[٩].

إن عجز الموازنة المصرية يصعب سده بالمدخرات الحقيقية لأنه يحتاج إلى مبالغ تتجاوز الحد الحالى للادخار القومى. ولا يكفيه حتى مديونية الحكومة للتأمينات الاجتماعية وشهادة الاستثمار.

وهذه السندات ليست للاكتتاب العام وإنما لاكتتاب البنك المركزى والبنوك التجارية، وهذا مجرد ترصيد العجز لأعوام قادمة أى حتى تتحمله الأجيال القادمة.

وعلى حد تعبير الاقتصاديين فإن هذه السندات ستحول البنوك إلى دكاكين بقالة، تضيعف دورة رأس المال لعدم نشاط التعامل فى هذه السندات فى السوق المالية.

ويؤثر هذا بالطبع على الحسابات الجارية للبنوك لدى البنك المركزى، مما يضعف القدرة على تمويل القطاع الخاص بمزاحمة القطاع العام. ورغم أن السندات تعتبر أصولاً بالغة السيولة، فأين السوق المالية التى تشتريها؟

وهذا الأسلوب لا يعالج العجز جذرياً وإنما هو مسكن مؤقت يؤدى إلى تفاقم العجز، ويلاحظ التناقض هنا بين السياسة النقدية –وهى ذات أساليب انكماشية– والسياسة المالية، وهى ذات أساليب توسعية[١٠].

---

(٩) تقرير الجهاز المركزى للمحاسبات عن ختامى ١٩٨٨/٨٧ «النتائج الاجمالية للموازنة العامة للدولة» ص ٨، ٩، ١٠.

(١٠) الأهرام الاقتصادى العدد ١٠٣٩ ص ٣٦: ٣٩ ١٩٨٨/١٢/١٢.

جدول يبين الائتمان المحلى والمطلوبات من الحكومة المصرية

في نهاية يونيه	١٩٨٧		١٩٨٨		١٩٨٩		التغير + (-) خلال السنة المالية			
							٨٧ / ١٩٨٨		٨٨ / ١٩٨٩	
	قيمة	أهمية نسبية	قيمة	أهمية نسبية	قيمة	أهمية نسبية	قيمة	٪	قيمة	٪
اولا: الائتمان المحلي	٤٤١٩١	١٠٠	٥٢٧٧٧	١٠٠	٦٣١٢٨	١٠٠	٨٥٨٦	١٩	١٠٣٥١	٢٠
صافي المطلوبات من الحكومة (أ + ب - جـ)	٢٢١٧١	٥٠	٢٥٦٧٦	٤٩	٣١٠٤٣	٤٩	٣٥٠٥	١٦	٥٣٦٧	٢١
أ- أوراق مالية	٢٠٧٢٠	٤٧	٢٥٥٤٦	٤٨	٣٠٩٩٧	٤٩	٤٨٢٦	٢٣	٥٤٥١	٢١
ب- تسهيلات ائتمانية	٨١٢١	١٨	٨٣٤٠	١٦	٨٦٢٢	١٤	٢١٩	٣	٢٨٢	٣
جـ- الودائع الحكومية	٦٦٧٠	١٥	٨٢١٠	١٥	٨٥٧٦	١٤	١٥٤٠	٢٣	٣٦٦	٤
مطلوبات من شركات القطاع العام	٥٦٠٤	١٣	٧٤٩٧	١٤	٨٩٨٢	١٤	١٨٩٣	٣٤	١٤٨٥	٢٠
مطلوبات من قطاع الأعمال الخاص	١٣٠٦٢	٣٠	١٥٨١٥	٣٠	١٨٥٢٥	٢٩	٢٧٥٣	٢١	٢٧١٠	١٧
مطلوبات من القطاع العائلي	٦٣٦	١	٧٧٨	١	٩٩٣	٢	١٤٢	٢٢	٢١٥	٢٨
مطلوبات من البنوك المتخصصة	٢٧١٨	٦	٣٠١١	٦	٣٥٨٥	٦	٢٩٣	١١	٥٧٤	١٩
ثانيا: صافي البنود الأخرى	-٦٤٠٨	١٠٠	-٥٦٢٣	١٠٠	-٦٩٤٩	١٠٠	(٧٨٥)	(١٢)	١٣٢٦	٢٤
حسابات رأس المال	-٦٠٣٧	٩٤	-٨٠٠٨	١٤٢	-٨٧٨٧	١٢٦	١٩٧١	٣٣	٧٧٩	١٠
صافي الأصول والخصوم غير المبوبة(*)	-٣٧١	٦	٢٢٨٥	-٤٢	١٨٣٨	-٢٦	٢٧٥٦	٧٤٣	(٥٤٧)	(٢٣)

(١١) البنك المركزى المصرى - التقرير السنوى ١٩٨٨/٨/١٧.

(*) الفروقات الإحصائية للجانب الدائن والمدين للمعاملات النهية

البنك المركزى المصرى (التقرير السنوى) ٨٨ ١٩٨٩

المسح المالى : السيولة الإجمالية والأصول المقابلة[١٢]

(القيمة بالمليون جنيه)

في نهاية يونيه	١٩٨٧		١٩٨٨		١٩٨٩		المتغير + (-) خلال السنة المالية			
							٨٧ / ١٩٨٨		٨٨ / ١٩٨٩	
	قيمة	أهمية نسبية	قيمة	أهمية نسبية	قيمة	أهمية نسبية	قيمة	٪	قيمة	٪
إجمالي الأوعية الادخارية	٣٢٤٦١	--	٤٤٧٦٠	--	٥٣٠٦٨	--	١٢٢٩٩	٣٨	٨٣٠٨	١٩
أولا : السيولة الإجمالية	٤٢١٩٢	١٠٠	٥٤٩٩٣	١٠٠	٦٣٨٤٩	١٠٠	١٢٨٠١	٣٠	٨٨٥٦	١٦
١ وسائل الدفع الجارية	١٣٤٥	٣٢	١٤٣٧٧	٢٦	١٥٦٠٠	٢٤	٩٧٢	٧	١٢٢٣	٩
النقد المتداول خارج المؤسسات المالية	٩٢٦٢	٢٢	٩٩٧٨	١٨	١٠٧١٠	١٧	٧١٦	٨	٧٣٢	٧
الودائع الجارية بالعملة المحلية	٤١٤٣	١٠	٤٣٩٩	٨	٤٨٩٠	٧	٢٥٦	٦	٤٩١	١١
ب- أشباه النقود	٢٨٧٨٧	٦٨	٤٠٦١٦	٧٤	٤٨٢٤٩	٧٦	١١٨٢٩	٤١	٧٦٣٣	١٩
الودائع غير الجارية بالعملة المحلية	١٤٢٨٨	٣٤	١٦٤٧٠	٣٠	١٩١١٥	٣٠	٢١٨٢	١٥	٢٦٤٥	١٦
الودائع الجارية وغير الجارية بالعملة الأجنبية	١٤٤٩٩	٣٤	٢٤١٤٦	٤٤	٢٩١٣٤	٤٠	٩٦٤٧	٦٧	٤٩٨٨	٢١
ثانيا : الأصول المقابلة										
صافي الأصول الأجنبية	٣١٩٥	٨	٦٢٣٦	١١	٦٠٠٣	٩	٣٠٤١	٩٥	(٢٣٣)	(٢٤)
الأصول الائتمانية المحلية(*)	٤٥٣٨٥	١٠٧	٥٤١٧٠	٩٩	٦٤٤٥٠	١٠١	٨٧٨٥	١٩	١٠٢٨٠	١٩
صافي البنود الأخرى	-٦٣٨٨	- ١٥	-٥٤١٣	- ١٠	-٦٦٠٤	- ١٠	(٩٧٥)	(١٥)	١١٩١	٢٢
صافي مبيعات شهادات الاستثمار	٣٠٨٤	--	٣٤٩٩	--	٤١٦٩	--	٤١٥	١٣	٦٧٠	١٩
ودائع صندوق توفير البريد	٥٩٠	--	٦٤٥	--	٦٥٠	--	٥٥	٩	٥	١

(١٢) تتضمن الودائع الجارية بالعملات الأجنبية المصدر السابق.

(١٣) تفصيله فى الجدول السابق

أشباه النقود مضافاً إليها صافى مبيعات شهادات الاستثمار وودائع صندوق توفير البريد

تفصيله فى الجدول السابق

(*) نفس مصدر السابق

جدول الأوراق المالية الحكومية المصدرة[١٤]

(القيمة بالمليون جنيه)

في آخر يونية من عام	١٩٨٧	١٩٨٨	١٩٨٩	التغير خلال ١٩٨٨/٨٧		التغير خلال ١٩٨٩/٨٨	
				قيمة	٪	قيمة	٪
أولاً: المقيدة ببورصات الأوراق المالية:							
سندات التنمية بالدولار الأمريكي	٤٢ر٥	٤٢ر٥	٤٢ر٥	-	-	-	-
سندات الإسكان	٢٧ر٩	٢٧ر٩	٣٤ر٨	-	-	٦ر٩	٢٤ر٧
مجموع	٤٤٨ر٤	٤٤٨ر٤	٤٥٥ر٣	-	-	٦ر٩	١ر٥
ثانياً: غير المقيد ببورصات الأوراق المالية:							
صكوك وسندات على الخزانة العامة	١٨٤٢٦ر١	٢٢٨٧٨ر٥	٢٨١٥٤ر٣	٤٤٤٢ر٤	٥٢٤ر١	٥٢ر٧٥ر٨	٢٣ر١
سندات الطاقة البديلة	٦٣٣.٥	٦٧٢ر١	٧١٣ر٠	٣٨ر٦	٦ر١	٤٠ر٩	٦ر١
صكوك على الخزانة العامة بقيمة العجز الاكتواري في صناديق التأمينات الاجتماعية	٣٠٢٨ر٨	٣٠٢٨ر٨	٣٠٢٨ر٨	-	-	-	-
سندات الإسكان	٩ر٧	١٣ر٨	١١ر٢	٤ر١	٤٢ر٣	٢ر٦	١٨ر٨
مجموع	٢٢١٠٨ر١	٢٦٥٩٣ر٢	٣١٩٠٧ر٣	٤٤٨٥ر١	٢٠ر٣	٥٣١٤ر١	٢٠ر٠
ثالثاً: شهادات الاستثمار التي يديرها البنك الأهلي لحساب الحكومة	٣٠٨٤ر٣	٣٤٩٩ر٠	٤١٦٩ر٣	٤١٤ر٧	١٣ر٤	٦٧٠ر٣	١٩ر٢
الإجمالي العام	٢٥٦٤٠ر٨	٣٠٥٤٠ر٦	٢٦٥٣١ر٩	٤٨٩٩ر٨	١٩ر١	٥٩٩١,٣	١٩ر٦

(١٤) إدارة الأوراق المالية بالبنك المركزى المصرى – تتضمن سندات التنمية الوطنية ذات العائد الثابت (٩,٥ ٪) وذات العائد المتغير .

المصدر السابق

المصدر : إدارة الأوراق المالية بالبنك المركزى المصرى .

(*) تتضمن سندات التنمية الوطنية ذات العائد الثابت (٥و٩ ٪) وذات العائد المتغير .

البنك المركزى المصرى (التقرير السنوى) ٨٨ ١٩٨٩ .

ويبين الجدول التالى تزايد الإصدار النقدى فى مصر:

المركز الشهرى للبنك المركزى المصرى

قسم إصدار لبنكنوت(١٥)

السنة	النقد المصدر	الزيادة السنوية
١٩٦٩	٢,٢٦٩,-	——
١٩٧٩	٢,٧٧٩,-	,٥١٠,-
١٩٨٠	٣,١٢٨,-	٠,٣٤٩,-
١٩٨١	٣,٨٣٦,-	,٧٠٨,-
١٩٨٢	٤,٩٥١,-	١,١١٥,-
١٩٨٣	٦,٣٠٩,-	١,٣٥٨,-
١٩٨٤	٧,٢٧٩,-	-,٩٥٠,-
١٩٨٥	٨,٣٥٧,-	١,٠٩٨,-
١٩٨٦	٩,٤٤٩,-	١,٠٩٢,-
١٩٨٧	١,٠٥٦,-	-,٦٠٧,-
١٩٨٨	١٠,٧٨٣,-	-,٧٢٧,-
١٩٨٩	١٠,٦١٧,-	-,٨٢٤,-

قياس الفجوة التضخمية:

وقياس ظاهرة التضخم يكون بقياس معيار الاستقرار النقدى أو الضغط التضخمى، وهذا المعيار يتمثل فى الفرق بين معدل نمو الناتج المحلى الإجمالى الحقيقى ومعدل النمو فى كمية النقود المتداولة، والاختلال يكون بزيادة معدل نمو النقود دون أن يقابل زيادة فى السلع والخدمات، وهذا معناه فائض طلب يدفع بالأسعار للارتفاع.

(١٥) البنك المركزى المصرى – التقرير السنوى ١٩٨٩/٨٨/٨٧ – المجلة الاقتصادية – المجلد ٢٨ العدد ١ عامى ١٩٨٨/٨٧.

كما يمكن القياس بمعيار فائض الطلب، وهو الفرق بين الإنفاق الكلى على الاستهلاك الخاص والجماعى والاستثمار والمخزون السلعى بالأسعار الجارية، وبين الناتج المحلى الإجمالى بالأسعار الثابتة، ويظهر أثر هذا المعيار تماماً إذا لم يحدث تغطية بالواردات أو بالدعم.

وهناك أيضاً معيار الإفراط النقدى ويعتمد على دراسة التطور الذى يطرأ على نصيب الوحدة من الناتج المحلى الإجمالى الحقيقى من كمية النقود المتداولة[١٦].

والمعيار الأهم فى قياس التضخم يكون عن طريق قياس التغيرات التى تحدث فى مستوى الأسعار. وهذا المقياس هو أبسط وأوضح المقاييس. ويدلنا على تغيرات نفقة المعيشة، والقوة الشرائية لنقود.

وتتضح العلاقة بين الإنفاق بالعجز ونسبة التضخم بالجدولين التاليين عن الرقم القياسى للأسعار.

---

(١٦) تقيم مقاييس التضخم فى مصر – د / فتحية محمد زغلول ص ١، ٢ ندوة آليات التضخم فى مصر ٥ جامعة القاهرة – مارس سنة ١٩٩٠ م.

وتتضح العلاقة بين الإنفاق بالعجز ونسبة التضخم بالجدولين التاليين عن الرقم القياسى للأسعار .

جدول رقم (١٢/١) الأرقام القياسية لأسعار المستهلكين (حضر)

(٨٦ ١٩٨٧ ١٠٠)

	نهاية يونيه	المتوسط المرجع للأوزان	١٩٨٧	١٩٨٨	١٩٨٩	معدلات التضخم السنوية		متوسط الفترة ٨٨/٨٧ ٨٩/٨٨
						٨٨/٨٧	٨٩/٨٨	
	الرقم العام	١٠٠٠	١١٤ر١	١٢٥ر٥	١٤٦ر٤	١٠ر٠	١٦ر٧	١٣ر٣
١	الطعام والشراب والدخان	٥٥٧ر٣		١٢٩ر٢	١٥٣ر٣		١٨ر٧	
٢	الملابس والأحذية	١٠٨ر٧		١١٢ر٧	١٣٥ر٦		١٣ر٣	
٣	الإيجار والوقود	١٠٤ر٩		١٠٥ر٣	١١٣ر٣		٧ر٦	
٤	أثاث وأجهزة وخدمات منزلية	٥٠ر٢		١٧٤ر١	١٩١ر٩		١٠ر٢	
٥	الرعاية الصحية	٢٧ر٠		١٢٥ر٧	٥٢٩ر٢		٢ر٨	
٦	الانتقال والمواصلات	٤٧ر١		١١٩ر١	١٣٧ر٥		١٥ر٤	
٧	الرياضة والتعليم والثقافة	٣٢ر٥		١٣٠ر٣	١٥٠ر١		١٥ر٢	
٨	سلع وخدمات متنوعة	٧٢ر٣		١١٤ر٧	١٣٣ر٩		١٦ر٧	

المصدر : الجهاز المركزى للتعبئة والإحصاء (النشرة الشهرية للأرقام القياسية لأسعار المستهلكين)
بيانات المجموعات خلال ١٩٨٧ غير متوافرة نظرا لحداثة السلسلة
للمزيد المركزى المصرى (التقرير السنوى) ٨٨ ١٩٨٩ ص ١٣٧

جدول رقم (١٣/١) الأرقام القياسية لأسعار الجملة

(١٠٠ ١٩٦٦ ٦٥)

نهاية يونيه	الأوزان	١٩٨٥	١٩٨٦	١٩٨٧	١٩٨٨	١٩٨٩	معدلات التضخم السنوية				متوسط الفترة
							٨٦/٨٥	٨٧/٨٦	٨٨/٨٧	٨٩/٨٨	٨٦/٨٥ ٨٩/٨٨
الرقم العام	١٠٠	٤٨ر٨	٥٧ر٧	٦٣٦ر٩	٨ر١٥	١٠٠ر٤	١٨ر٧	١١ر٦	٢٥ر٨	٢٥ر٢	٢٠ر٢
المحاصلات الزراعية	٢٧٦ر٤	٦٥٢ر٢	٨٣٥ر٦	٨٦٨ر٩	١٠٠ر٦	١٣٠٧ر٧	٢٨ر٧	٣ر٥	١٥ر٧	٠ر٣٠	١٩ر٠
الدواجن والأسماك	٣٣ر٦	٨٠٧ر٢	٨٦١ر٤	٩٩٣ر٣	١٢١٥ر٠	١٤٢ر٢	٦ر٧	١٥ر٣	٢٢ر٣	١٦ر٩	١٥ر٢
المنتجات الحيوانية غير الغذائية	٨ر٣	٥٠٣ر٦	٥٤١ر٦	٥٧٦ر٢	٨٥٤ر٣	١١٠٩ر٤	٧ر٥	٦ر٤	٤٨ر٣	٢٩ر٩	٢١ر٨
المواد الغذائية والمشروبات	١٩٨ر٧	٥٧٦ر٠	٦١٩ر٢	٧٥٩ر٤	٩٦٨ر٥	١١٣٨ر٠	٧ر٥	٢٢ر٦	٢٧ر٥	١٧ر٥	١٨ر٦
الدخان ومصنوعاته	٧١ر٣	٢٠٢ر٠	٢٥٩ر٣	٢٥٩ر٣	٢٠٦ر٣	٤٦٣ر٠	٢٨ر٤	—	١٨ر١	٥١ر٢	٢٣ر٠
الخيوط والمنسوجات والملابس الداخلية	٢٠٥ر٠	٢٩٣ر٨	٣٥٤ر٣	٤٣٢ر٤	٦٣٣ر٩	٧٦٥ر٨	٢٠ر٦	٢٢ر٠	٤٦ر٦	٢٠ر٨	٢٧ر١
الجلود المدبوغة	٣ر٤	٤٠٥ر٧	٤١٥ر٨	٥١٢ر٨	٦٧٢ر٦	١١٠٤ر١	٢ر٥	٢٣ر٣	٣١ر٢	٦٤ر٢	٢٨ر٤
الأدوات المنزلية	١١ر٨	٢٠٤ر٥	٢٢١ر٧	٢٣٠ر٠	٢٩٥ر٨	٣٤١ر٦	٨ر٤	٣ر٧	٢٨ر٦	١٥ر٥	١٣ر٧
البترول ومواد الوقود	٧٣ر٨	٣٤٢ر٩	٤١٤ر٧	٤٨٦ر٨	٦٧٧ر٠	٨١٤ر٥	٢٠ر٩	١٧ر٤	٣٩ر١	٢٠ر٣	٢٤ر١
الورق	١١ر٥	٦ ٧ر٦	٦٣٢ر	٧٣ ر٨	١١٨٩ر٦	١٥٦٣ر٩	٤ر	١٥ر٦	٦٢ر٨	٣١ر٥	٢٦ر٧
الأخشاب	١١ر٥	٥٦٧ر٧	٥٧٩ر٦	٦٧٩ر١	٩٦٤ر٨	١٢٧٦ر١	٢ر١	١٧ر٢	٤٢ر١	٤٢ر٦	٢٤ر٨
مواد البناء	٢٦ر٢	٦٨٤ر٣	٧٣٦ر٧	٧٦١ر٥	٨٠٤ر٩	١٠٧٨ر٣	٧ر٧	٣ر٤	٥ر٧	٣٤ر٠	١٢ر٠
الأدوية	١٥ر٧	٢١١ر٧	٣٢٧ر١	٣٤٢ر٨	٢٦٣ر٦	٤٦٨ر١	٥٤ر٥	٤ر٨	٦ر١	٢٨ر٧	٢١ر٩
المواد الكيماوية	٢٨ر٩	٢٤٣ر٢	٢٥٧ر٤	٢٧٠ر٢	٣٥٧ر٢	٤٧٦ر٢	٥ر٨	٥ر٠	٣٢ر٢	٣٣ر٣	١٨ر٣
المعادن ومصنوعاتها	٢ر١٠	٤٤١ر٦	٤٥٨ر٥	٤٧٢ر٠	٥٧٣ر٧	٨١٢ر٠	٣ر٨	٢ر٩	٢١ر٥	٤١ر٧	١٦ر٥
الماكينات والمعدات	٤ر٠	٢٨١ر١	٣٢٢ر٤	٣٢٢ر٤	٤١٧ر٠	٤٨٥ر٦	١٤ر٧	—	٢٩ر٣	١٦ر٥	١٤ر٦
وسائل النقل	٩ر٧	٣٧٨ر٥	٤٨١ر٥	٤٩١ر٧	٦٥١ر٢	٧٨٧ر٥	٢٦ر٩	٢ر١	٣٢ر٤	٢٠ر٩	٢٠ر٠

المصدر : الجهاز المركزى للتعبئة والإحصاء (النشرة الشهرية للأرقام القياسية لأسعار الجملة) .

بنك مركزى مصرى (التقرير السنوى) ٨٩ ١٩٨٩ ص ١٣٧

ونحن لا ننكر أن هناك أسباباً تتصل بجانب العرض: منها الاحتكارات المحلية التى تحقق ربحاً احتكارياً، أو الاحتكارات الدولية التى ترفع أسعار منتجاتها فترفع أسعار الواردات. وهذا التضخم المستورد مسؤول بلا شك عن جزء من هذا التضخم. كما أن هناك أسباباً تتصل بالاختلالات الهيكلية.

(فقد تغير هيكل الطلب فى الاقتصاد المصرى بمعدل يفوق قدرة الموارد على الانتقال بين القطاعات المختلفة. فزاد نصيب كل من قطاع البترول والقطاعات الخدمية من الناتج المحلى الإجمالى زيادة كبيرة فى حين هبط نصيب كل من الزراعة والصناعة فى الناتج القومى من ٣٣,١٪، ١٥,٩٪ على التوالى فى عام ١٩٧٤ إلى ٣٠,٩٪، ١٣,٥٪ فى عام ١٩٨٠/١٩٨١، وقد استمر نصيب قطاع الزراعة فى الهبوط حتى بلغ ١٧٪ فى عام ٨٧ ١٩٨٨ إلا أن نصيب الصناعة ارتفع بعض الشىء فبلغ ٣,٧ ٪. ومع ذلك استمر الطلب على كل من المنتجات الزراعية والسلع الصناعية فى الزيادة، نتيجة نمو السكان المتسارع وارتفاع الدخول النقدية وخاصة الدخول المتولدة فى القطاعات الخدمية. وقد نتج عن ذلك ظهور عجز فى عرض المنتجات الزراعية والسلع الصناعية، وعلى وجه خاص المنتجات الغذائية ومواد البناء، مما دفع الأسعار نحو الارتفاع بمعدلات تفوق مستوى الارتفاع العام للأسعار)[١٧].

(وقد أضيفت لتفسير بعض العوامل الهيكلية – لاسيما بطء النمو فى القطاع الزراعى وما يصاحبه من اختلال علاقات النمو بين مختلف القطاعات ومن ارتفاع فى الأسعار النسبية للمنتجات الغذائية والزراعية بوجه عام، وعجز المتاح بين موارد النقد الأجنبى عن تلبية الطلب المتزايد على الواردات – تلعب دوراً مؤكداً فى تفسير معدلات التضخم السائدة والمستوى العام للأسعار خلال الفترة ١٩٧٤ – ١٩٨٨/٨٧. فمن الصعب تفهم هذه الظاهرة بالاكتفاء بالنظر إلى الجانب النقدى، سواء كان العرض النقدى أو الانفاق – كما هو الحال فى ظل التضخم الراجع إلى جذب الطلب – أو الأجر النقدى للمشتغل وسعر الواردات أو ثمن أى عنصر آخر من عناصر النفقة – كما هو الحال فى ظل التضخم المدفوع بالنفقة)[١٨].

---

(١٧) العوامل الهيكلية ومدى تفسيرها للتضخم فى مصر خلال الفترة ٧٤– ١٩٨٨/٨٧ د / هناء خير الدين – ندوة آليات التضخم فى مصر – جامعة القاهرة مارس سنة ١٩٩٠ ص ٤، ٥.

(١٨) نفس المصدر ص ٢٤، ٢٥.

لكن الاختلالات التى تسببت عن التوسع النقدى هى التى عرضت الاقتصاد لسبب أكبر من هذا التضخم.

ويبقى الإصدار النقدى العامل الأهم والأكبر فى إحداث التضخم والخفض سعر الصرف خصوصاً فى الاقتصاديات المتقدمة.

يقول فريدمان عن أمريكا: (إن السبب الأساسى للتضخم هو نمو كمية النقود بسرعة أكبر من نمو كمية الإنتاج. فمنذ الربع الأخير من سنة ١٩٧٠ حتى الربع الأخير من سنة ١٩٧٣ زادت كمية النقود بمعدل قدره ١٠,٤٪ سنوياً مقابل زيادة فى كمية الإنتاج العام قدره ٥,٥٪. إن هذا الفارق وقدره ٤,٦٪ يعادل تقريباً ولا مجال لمصدقة هنا، زيادة نسبة التضخم فى أسعار السلع الاستهلاكية (٥,١٪)[٩].

إن الوظيفة الهامة للأسعار فقدت فاعليتها فى العصر الحديث. فبعد أن كانت ترتفع فى الرواج وتنخفض وقت الكساد مما يساعد على علاج الأزمات، اتجهت الآن بفساد وظيفة النقود ولسيطرة لاحتكارات سواء كانت محلية فى الرأسمالية أو دولية أو كانت رأسمالية دولة باسم لاشتراكية – نحو الارتفاع المتواصل بشكل ظاهر فى المجتمعات الرأسمالية، وبشكل ضمنى فى مجتمعات التسعير الاشتراكية حيث التضخم الحبيس، فتحولت إلى اتجاه تضخمى طويل فى الوقت الذى تعانى فيه من الانكماش أو العمالة الفائضة سواء كان على مستوى التقدم أو التخلف. وهذا ما يسمى بالركود التضخمى – وهى ظاهرة تزايد البطالة مع تزايد التضخم – وهنا انهار منطق منحنى فيليس الاقتصادى الذى كان يرى علاقة عكسية بين البطالة والتضخم. وأصبح لهذه الظاهرة سلوك جديد يظهر فى زيادة معدل البطالة مع زيادة معدل التضخم، ليعطى معدل التضخم الركودى الذى ارتفع إلى الضعف من بداية الستينيات حتى بداية الثمانيات. وهنا انهارت الكينزية ونزلت عن عرشها السياسة المالية بعد أن ثبت عجزها.

---

(٩) دراسات وقضايا اقتصادية – ميلتون فريدمان ص ١٤٠، ١٤١ ترجمة: يونس اسكندر مؤسسة لتعاون للطبع والنشر سنة ١٩٧٨ م.

سلبيات الإنفاق بالعجز :

إن الإنفاق بالعجز لا يناسب المفكرين وإنما يناسب بعض السياسيين الذين يهمهم مظهر النجاح السطحي السريع، بصرف النظر عن العواقب الأكيدة السيئة التي تنبثق منه وهذا يحدث كثيراً في عصرنا القلق، عصر الحروب والثورات التي لا تترك الفرصة للتفكير الهادىء والتخطيط المستقر ، ومن المؤلم أن الإنفاق بالعجز أصبح مبدأ وقاعدة في كل البلدان عن طريق زيادة الإصدار النقدي والتوسع الائتماني .

إن التضخم بذلك يعتبر تعبيراً عن قلة الإنتاج، ولكنه تعبير عن التسيب في الإصدار النقدي من قبل الحكومات .

فالتضخم آفة اقتصادية تمسك به يقضي على الدخول، إدّخاراً ثم استثماراً، ويؤدي بالبطالة ، نقص الإنتاج، ويصبح من العسير السير في طريق التنمية .

ويهرب رأس المال من عملته الوطنية إلى العملة الأجنبية، ويمد يده للاستدانة من الخارج. فيقع في قبضة المؤسسات الدولية التي تحكم قبضتها على رقبته وتفرض عليه شروطها .

إن التضخم هو حتماً سوء إدارة اقتصادية، وبلا شك إن الإصدار النقدي لسد عجز الموازنة فشل وعجز أسلوب لمعالجة التنمية الاقتصادية .

إن التضخم بهذا الأسلوب سرقة على مستوى قومي لأنه إيراد من طبع النقود لا يقابله زيادة في الإنتاج، حتفي من ورائه مسئوليتي العجز والفشل .

وهو لأنه يؤدي إلى ارتفاع عام للأسعار يقع على الطبقات الفقيرة فحسب، لأن طبقة التجار والحرفيين تعيد تحميله على طبقة المستهلكين، خصوصاً أصحاب الدخول الثابتة . إنه ضريبة عشوائية لم يراع فيها القدرة ولم يستأذن فيها دافعها ولم يراع فيها عدالة ولا مساواة .

إنه عقوبة على العاملين ومكافأة للمتسلقين من المضاربين والاقتصاديين الفاشلين . إنه يؤدي إلى نقص الثروات المدخرة وقيم الحقوق الآجلة .
وللتضخم آثار ضارة كبيرة أخرى :

١ – انتشار ظاهرة الاكتناز السلعى لتدهور قيمة النقود المستمر مما يؤدى إلى زيادة الانكماش وندرة المعروض من السلع.

٢ – ظهور طبقة المهربين التى تتحايل على قوانين العملة والجمارك فى تهريب السلع والعملة مما يضر بمصلحة التنمية وعدالة التوزيع. ويوم أن تتدخل الدولة بالتسعير –للتخفيف من الأعباء– يزداد البلاء فى السوق السوداء والغش والتهريب، لأن التسعير لا يعالج أساس الداء ولا يؤخذ به من منطلق سياسة اقتصادية رشيدة.

٣ – هذا الموقف يؤدى إلى غلاء الصادرات وعجزها وارتفاع أسعار العملات الأجنبية وزيادة عجز الميزان التجارى وميزان المدفوعات.

٤ – ومن أبلغ أضرار التضخم أنه يفسد نظام المعاملات خصوصاً البيوع الآجلة لتدهور قيمتها بمرور الزمن وبالتالى إلى سلب حقوق العباد.

٥ – كما أنه يؤدى إلى تعويق التنمية الاقتصادية لهروب رؤوس الأموال فى شراء العقارات والأراضى والذهب حماية للمدخرات.

٦ – زيادة الأغنياء وضعف لقوة الشرائية للفقراء يؤدى إلى توجه الإنتاج للسلع الترفيهية ولاستيراد الكماليات.

٧ – ارتفاع تكاليف الإنتاج وضغط التضخم.

٨ – كما أن التسعير يؤدى إلى غش المواصفات وهبوط مستوى نوعية المنتجات.

٩ – وأخيراً وليس آخراً سلب الفقراء لمصلحة الأغنياء و: ادة القاعدة الفقيرة كماً ونوعاً، وزيادة القلة الغنية عدداً وثروة[٢٠، ٢١].

وفى تقرير للبنك الدولى يقول:

(للحكومة أن تختار تمويل أوجه عجزها المالية بخلق النقود –أى بطبع العملة وإنفاقها– والحكومات بإصدارها العملة يكون لها الحق فى ادعاء السيطرة على موارد

---

(20) Macreconomic, Theory and practice Gardnar Achley (International Edition) Collior - Macmillan, 1973 pp. 425.

(21) Inflation in Islamic Economy, J.I. Laliwala

بحوث مؤتمر الاقتصاد النقدى سنة ١٩٧٨ المركز العالمى لأبحاث الاقتصاد الإسلامى جدة

حقيقية. وهو ادعاء يعرف باسم حق إصدار العملة. ويعرف مجموع العملة التى فى حوزة الجمهور والبنوك باسم القاعدة النقدية، لأنها أساس المعاملات النقدية التى تتم نقداً وبشيكات، والحسابات الجارية والحسابات الادخارية وما إلى ذلك من الأصول النقدية، ولأن الطلب على الأصول النقدية يظل يتزايد فى الاقتصاد المتنامى، فإن الحكومة تستطيع تمويل نفسها فى نطاق محدود من خلال التوسع فى القاعدة النقدية، دون التسبب فى تضخم، ومع ذلك قد ينشأ التضخم عندما يزيد معدل خلق النقود الجديدة على النمو فى الطلب على النقود «وفى البلدان التى يتم فيها تحويل عملة بحرية يجوز أيضاً أن تضيع احتياطيات النقد الأجنبى لقيام الناس باستبدال عملات أجنبية بالعملة المحلية غير المطلوبة».

والواقع أن عبء ضريبة التضخم يقع على كاهل الأفراد، إذ تنخفض القيمة الحقيقية للنقود التى فى حوزتهم. ومن هنا يعتبر جزء من حق الحكومة فى إصدار العملة بمثابة «ضريبة تضخم» ضمنية. كما أن الاحتياطيات التى لدى البنوك فى مقابل الودائع تتعرض لهذه الضريبة، والبنوك تنقلها عادة إلى المودعين على هيئة أسعار فائدة أدنى على الودائع. وربما انطوى التضخم الناشىء عن طبع ورق البنكنوت على ميزة مالية إضافية، إذ أنه يخفض القيمة الحقيقية لدين الحكومة المحلى «إلا أنه متى كان التضخم متوقعاً رفعت أسعار الفائدة الإسمية سلفا لتعويض حملة السندات عن ضريبة التضخم».

إن حق إصدار العملة أى قدرة الحكومة على السيطرة على الموارد مقابل ما تصدره من عملة، إنما يحدّه عادة الطلب على أرصدة نقود حقيقية، وهى تنخفض على نحو نموذجى كلما ارتفع التضخم. والواقع أن الزيادة فى خلق النقود، ومن ثم فى معدل التضخم، قد يؤدى بعد نقطة معينة إلى تخفيض الإصدار التضخمى للعملة إذ ما انخفض الطلب على النقود انخفاضاً كافياً استجابة لذلك. والبلدان التى كثيراً ما تعتمد على خلق النقود باعتباره ضرباً من ضروب المالية العامة لديها بصورة نموذجية معدل شديد الانخفاض فى حيازة النقود، مثل البرازيل لديها مستويات متواضعة من العملة المصدرة التضخمية. والفضل فى ذلك يرجع إلى ما لديها من حيازة نقدية منخفضة بالنسبة للناتج المحلى الإجمالى، على الرغم من الارتفاع الشديد للتضخم. أما الدول ذات المعدلات التضخمية الشديدة الارتفاع مثل الأرجنتين وبوليفيا فهى وحدها التى حصلت بصورة مؤقتة على إصدار عملة تضخمية زادت على ٣ أو ٤٪

من الناتج المحلى الإجمالى. ولكن معدلات الإصدار التضخمى من هذه الشاكلة لا تقبل باستدامتها. فالتضخم إذن كثير ما يكون ظاهرة مالية: سببها حكومات ليس لديها مصدر بديل لتمويل العجز، فلجأت إلى خلق النقود بمعدل أعلى من معدل نمو الطلب على النقود. وعبث إذن أى أمل فى السيطرة على التضخم دون تخفيض أوجه العجز الحكومى. والاعتماد اعتمادا مسرفا على خلق النقود خطورة خاصة إذا ما أدى التضخم نفسه إلى زيادة أوجه العجز سوءا. لأن المصروفات تواكب الأسعار المرتفعة فى حين أن الإيرادات لا تواكبها. ومعنى هذا أن الاستمرار فى خلق النقود يصبح أمراً ضرورياً مما يزيد الارتفاع الحلزونى للتضخم سوءاً.

ورغبة من الحكومات فى إحباط الضغوط التضخمية لخلق النقود فهى تلجأ أحياناً إلى زيادة متطلبات الاحتياطى على الودائع بالبنوك. ومؤدى هذا فى الواقع هو أن تتولى البنوك بدلاً من الجمهور العام حيازة النقد توسيعاً للقاعدة النقدية – ولكن دون توسيع المعروض النقدى إجمالاً – والوضع البديل هو مطالبة النظام المالى بأن يحتفظ بمبالغ كبيرة من السندات الحكومية فى محفظة أوراقه المالية بأسعار فائدة منخفضة بصورة مصطنعة. ولئن أدت الزيادة فى متطلبات الاحتياطى أو محفظة الأوراق المالية إلى اجتناب الآثار التضخمية للتوسع النقدى، فإن ما ينجم عن ذلك من زيادة فى الفجوة بين أسعار الودائع والقروض يعوق أعمال الوساطة المالية المحلية، فرد الفعل إزاء هزال العائد من الودائع يتمثل فى قيام المدخرين بتجميد ثرواتهم فى ممتلكات أو بنقلها إلى الخارج. كما أن التضييق على القروض المصرفية يحد من الاستثمار المحلى، ويكره المستثمرين على التحول إلى الخارج للحصول على الأموال[٢٢].

رؤية فقهية:

إصدار النقود بهذا الشكل الذى رأيناه يخفض قيمة العملة كان له نفس المثيل فى غش العملة أو كسرها. ونبين حكم الشريعة على لسان الفقهاء هنا.

يقول البهوتى (وقال الشيخ ينبغى للسلطان أن يضرب لهم – أى الرعايا – فلوساً تكون بقيمة العدل فى معاملاتهم، من غير ظلم لهم، تسهيلاً عليهم وتيسيراً لمعاشهم. ولا يتجر ذو السلطان فى الفلوس، بأن يشترى نحاساً فيضربه فيتجر فيه

---

(٢٢) تقرير عن التنمية فى العالم سنة ١٩٨٨ ص ٧٥:٧٨.

لأنه تضييق، ولا بأن يحرم عليهم الفلوس التي بأيديهم ويضرب لهم غيرها، لأنه إضرار بالناس وخسران عليهم بل يضرب النحاس فلوساً بقيمته، من غير ربح فيه للمصلحة العامة، ويعطى أجرة الصناع من بيت المال. فإن التجارة فيه ظلم عظيم من أبواب ظلم الناس وأكل أموالهم بالباطل[٢٣].

فإنه إذا حرم المعاملة بها صارت عرضاً، وإذا ضرب لهم فلوساً أخرى أفسد ما كان عندهم من الأموال بنقص أسعارها، فظلمهم فيما يضربه بإغلاء سعرها. قلت: وقد وقع ذلك فى زمننا مرات وفسدت به أموال كثيرين، وزاد عليهم الضرر[٢٤].

ويقول النووى: (قال الشافعى والأصحاب رحمهم الله: يكره للإمام ضرب الدراهم المغشوشة للحديث أن رسول الله - ﷺ - قال: «**من غشنا فليس منا**»[٢٥]: **ولأن فيه إفساداً للنقود وإضراراً بذوى الحقوق وغلاء الأسعار وانقطاع الأجلاب** وغير ذلك من المفاسد - وقال أصحابنا: ويكره لغير الإمام ضرب المغشوش لما ذكرنا فى الإمام، ولأن فيها افتئاتاً على الإمام، ولأنه يخفى فيغتر به الناس، بخلاف ضرب الإمام. قال القاضى أبو الطيب فى المجرد وغيره من الأصحاب: قال أصحابنا: ويكره أيضاً لغير الإمام ضرب الدراهم والدنانير وإن كانت خالصة، لأنه من شأن الإمام، ولأنه لا يؤمن فيه الغش والإفساد)[٢٦].

ويقول ابن العربى: يقول تعالى فى كتابه الكريم: ﴿**أو أن نفعل فى أموالنا ما نشاء**﴾[٢٧]. قال ابن وهب: قال مالك: كانوا يكسرون الدنانير والدراهم - وكذلك قال جماعة من المفسرين المتقدمين، وكسر الدنانير والدراهم ذنب عظيم لأنها الواسطة فى تقدير قيم الأشياء، والسبيل إلى معرفة كمية الأموال وتنزيلها فى المعاوضات، حتى عبر عنها بعض العلماء إلى أن يقولوا إنها القاضى بين الأموال عند اختلاف المقادير أو جهلها. وإن من حبسها ولم يصرفها فكأنه حبس القاضى وحجبه عن الناس.

---

٢) كشاف القناع عن متن الاقناع البهوتى ج ٢ ص ٢٧٠.
٢) نفس المصدر نفس الصفحة.
٢) صحيح الجامع الصغير السيوطى تحقيق الألبانى ج ٢ ص ١٠٩٤.
٢) المجموع شرح المهذب النووى ج ٦ ص ١٠، ١١.
٢٧) سورة هود آية ٨٧.

والدراهم والدنانير إذا كانت صحاحا قام معناها، وظهرت فائدتها، فإذا كسرت صارت سلعة وبطلت الفائدة فيها، فأضر ذلك بالناس، فلأجله حرم وقد قال ابن المسيب، قطع الدنانير والدراهم من الفساد فى الأرض، وكذلك قال زيد بن أسلم فى هذه الآية وفسره به، ومثلها عن يحيى بن سعيد من رواية مالك عنهم كلهم، وقد قال عمر بن عبدالعزيز، بأن ذلك تأويل قوله: ﴿**ولا تفسدوا فى الأرض بعد إصلاحها**﴾[٢٨].

وقد قيل فى قوله تعالى: ﴿**وكان فى المدينة تسعة رهط يفسدون فى الأرض ولا يصلحون**﴾[٢٩]. قال زيد بن أسلم: كانوا يكسرون الدراهم والدنانير، والمعاصى تتداعى.

قال أصبغ: قال عبدالرحمن بن القاسم بن خالد بن جنادة مولى زيد بن الحارث العتقى: من كسرها لم تقبل شهادته، وإن اعتذر بالجهالة لم يعذر، وليس هذا بموضع عذر، فأما قوله: لم تقبل شهادته، فلأنه أتى كبيرة والكبائر تسقط العدالة دون الصغائر، وأما قوله: لا يقبل عذره بالجهالة فى هذا فلأنه أمر بين لا يخفى على أحد، وإنما يقبل العذر إذا ظهر الصدق فيه أو خفى وجه الصدق فيه- وكان الله أعلم به من العبد- كما قال مالك.

وإذا كان معصية وفساداً يرد الشهادة فإنه يعاقب من فعل ذلك واختلف فى عقوبته على ثلاثة أقوال:

الأول: قال مالك يعاقبه السلطان على ذلك، هكذا مطلقاً من غير تحديد للعقوبة.

الثانى: قال ابن المسيب - ونحوه عن سفيان: إنه مر برجل قد جلد، فقال ابن المسيب ما هذا؟ فقالوا: رجل كان يقطع الدراهم، قال ابن المسيب: هذا من الفساد فى الأرض. ولم ينكر جلده.

الثالث: قال أبو عبدالرحمن النجيبى: كنت عند عمر بن عبدالعزيز قاعداً، وهو إذ ذاك أمير المدينة، فأتى برجل يقطع الدراهم، وقد شهد عليه، فضربه وحلقه،

---

(٢٨) سورة الأعراف: آية ٨٥.

(٢٩) سورة النمل: آية ٤٨.

فأمر به فطيف به، وأمره أن يقول: هذا جزاء من يقطع الدراهم، ثم أمر به أن يرد إليه. فقال له: إنه لم يمنعنى أن أقطع يدك إلا أنى لم أكن تقدمت فى ذلك قبل اليوم – فقد تقدمت فى ذلك – فمن شاء فليقطع.

قال القاضى ابن العربى: أما أدبه بالسوط فلا كلام فيه، وأما حلقه فقد فعله عمر كما تقدم.

وقد كنت أيام الحكم بين الناس أضرب وأحلق، وإنما كنت أفعل ذلك بمن يرى شعره عوناً على المعصية وطريقاً إلى التجمل به فى الفسوق. وهذا هو الواجب فى كل طريقة للمعصية أن يقطع إذا كان ذلك غير مؤثر فى البدن.

وأما قطع يده، فإنما أخذ ذلك عمر – والله أعلم – من فصل السرقة وذلك أن قرض الدراهم غير كسرها – فإن الكسر إفساد الوصف والقرض تنقيص القدر – فهو أخذ مال على جهة الاختفاء. فإن قيل: ليس من حرز والحرز أصل فى القطع، قلنا يحتمل أن يكون عمر رأى أن هيئتها للفصل بين الخلق ديناراً أو درهماً حرز لها. وحرز كل شىء على قدر حاله.

وقد أنفذ بعد ذلك ابن الزبير، وقطع يد رجل فى قطع الدراهم والدنانير، وقد قال علماؤنا المالكية: إن الدراهم والدنانير خواتيم الله عليها اسم الله، ولو قطع على قول أهل التأويل من كسر خاتماً لله لكان أهلاً لذلك، إذ من كسر خاتم سلطان عليه اسمه أدب، وخاتم الله تقضى به الحوائج، فلا يستويان فى العقوبة.

وأرى القطع فى قرضها دون كسرها، وقد كنت أفعل ذلك أيام توليتى الحكم، إلا أنى كنت محفوفاً بالجهال، فلم أجب بسبب المقال للحسدة الضلال، فمن قدر عليه يوماً من أهل الحق فليفعله احتساباً لله تعالى(٣٠).

ويقول القرطبى: فى قوله تعالى: ﴿....**أو أن نفعل فى أموالنا ما نشاء**﴾(٣١).

قال أهل التفسير: كان مما ينهاهم عنه وعذبوا لأجله قطع الدنانير والدراهم – كانوا يقرضون من أطراف الصحاح لتفضل لهم القُراضة – وكانوا يتعاملون على

(٣٠) أحكام القرآن – لابن العربى – دار الفكر سنة ١٣٨٧ هـ ج ٣ ص ١٠٦٣ ١٠٦٦
(٣١) سورة هود: آية ٨٧.

الصحاح عدا، وعلى المقروضة وزناً - وكانوا يبخسون فى الوزن، وقال ابن وهب - قال مالك: كانوا يكسرون لدنانير والدراهم، وكذلك قال جماعة من المفسرين المتقدمين كسعيد بن المسيب وزيد بن أسلم وغيرهما، وكسرهما ذنب عظيم.

فإذا كانت صحاحاً قام معناها وظهرت فائدتها، وإذا كسرت صارت سلعة وبطلت منها الفائدة، فأضر ذلك بالناس - ولذلك حرم - وقد قيل فى تأويل قوله تعالى: ﴿**وكان فى المدينة تسعة رهط يفسدون فى الأرض ولا يصلحون**﴾[٣٢] أنهم كانوا يكسرون الدراهم[٣٣].

ويقول ابن القيم: (الدرهم والدينار أثمان المبيعات، والثمن هو المعيار الذى يعرف به تقويم الأموال، فيجب أن يكون محدوداً مضبوطاً، لا يرتفع ولا ينخفض، إذ لو كان الثمن يرتفع وينخفض كالسلع لم يكن لنا ثمن تعتبر به المبيعات، بل الجميع سلع، وحاجة الناس إلى الثمن يعتبرون به المبيعات حاجة ضرورية عامة، وذلك لا يمكن إلا بسعر تعرف به القيمة، وذلك لا يكون إلا بثمن تقوم به الأشياء ويستمر على حالة واحدة، ولا يقوم هو بغيره إذ يصير سلعة يرتفع وينخفض فتفسد معاملات الناس فيقع الخلف)[٣٤].

وبهذا نجد أنه فى ظل الإسلام يحرم أسلوب الإنفاق بالعجز الذى يؤدى إلى انخفاض قيمة النقود، قياساً على تحريم قرض الدراهم والدنانير، لأنه فى كلا الحالتين بخس للناس أشياءهم. ووضع الإسلام عقوبة على هذا الجرم من الجلد إلى القطع.

وبهذا ينفرد الإسلام بحماية الناس من أكل مالهم بالباطل الناجم عن التضخم إذا ما سلكت السلطات المالية أسلوب الإنفاق بالعجز.

بينما عجزت النظم المعاصرة عن حماية الناس من ذلك لقصور شرائعها فسولت لها نفسها هذا السلوك لإخفاء أخطائها وستر قصورها، دون أن يهز ضميرها ما يسببه من سوء توزيع لمدخل ومظالم لأصحاب الأموال.

---

(٣٢) سورة النحل: آية ٤٨.

(٣٣) الجامع لأحكام القرآن - القرطبى ج ٣ ص ٨٨ - دار إحياء التراث سنة ١٩٦٦ م.

(٣٤) أعلام الموقعين عن رب العالمين - مكتبة الكليات الأزهرية سنة ١٣٨٨ هـ ج ٢ ص ١٥٥ - ١٥٦.